

والبصر فعلى هذا الواجب الجارية بعض الحروف
 فالترجيع على ما يحسنه لا على جميع الحروف وتكمل
 دية النفس في **ذهاب البصر** من التبيين الحسب
 معاذ في البصر الدية وهو غريب ولان منفعته
 النظر وفي ذهاب بصر كل عين فصرتها صغيرة
 كانت او كبيرة حادة او كالة مجيبة او عليلية
 عمشا او حولان شي او طفل حيث البصر ليما
 فلو فقها لم يزد على نصف الدية كالواقطع
 يده ولو ادعى المجنى عليه زوال القصور وانكر الجاني
 سئل عدلان من اهل الخبرة او رجل وارثان ان
 كان خطا او شبهه عمد فانهم اذا ارفقوا النقص
 في مقابلة عين الشمس ونظروا في عينه عرفوا ان
 الضور ذهب او موجود فان لم يوجد ما ذكر من اهل الخبرة
 استخرا المجنى عليه بتقريب عقيب او حديدية محماة
 او نحو ذلك من عينه بفتنة ونظر هل يترج اولافان
 اترج صنف اجمالي يمينه والا فالجنى عليه يمينه وان
 تشفى فهو المجنى عليه فان عرف قدر النقص بان كان
 يرى الشخص من مسافة فصلا ليراه الا من نصرفها
 متلاقسمة من الدية والانحوتة وتكمل دية النفس
ذهاب السمع الجير النيهي وفي السمع الدية وتقل الى
 المنفردة الاجماع ولان من اسرف احواس فكانت
 كالبصر

كالبصر بل هو اسرف منه عند الكرا فقها لان به يدرك
 الفهم ويدرك من الجهات الست وفي النور والظلمة
 ولا يدرك بالبصر الا من جهة المقابلة وبواسطة
 من منيا او شعاع وقال اكثر المتكلمين بتفضيل
 البصر عليه لان السمع لا يدرك به الا الاصوات
 والبصر يدرك به الاجسام والاولاد والهيئات
 فلما كانت تعلقاته اكثر كان اسرف وهذا هو
 الظم **تنبيه** لا بد في وجوب الدية من تحقق
 زواله فلو قال اهل الخبرة يعود وقد زواله مدة
 لا يستبعد ان يعيش اليها انتظرت ذات استنيد
 ذلك او لم يقدر زواله مدة احدث الدية في الحال
 وفي ازلته من اذما نصرفه لا لتعدد السمع فانه
 واحد وانما التعدد في منفذه بخلاف ضوء البصر
 اذ تلك اللطيفة متعددة ومحلها الكد قد يدل
 لان صسط نقصانه بالمستد اقرب منه بغيره
 وهذا حانص عليه في الامم ولو ادعى المجنى عليه
 زواله من اذنيه وكذله الجاني وترج لتصحيح
 في نوصر وعقولة فكاذب لان ذلك يدل على
 التصحيح وان لم يترج بالصباح ونحوه فصادق
 في دعواه وعلقه على الاحتمال بتبلد واخذ الدية
 وان نقص سمعه فقسطه من الدية ان عرف

Copyright © King Saud University